4th Congress of the World Conference on Constitutional Justice

Vilnius, Republic of Lithuania, 11-14 September 2017

"The Rule of Law and Constitutional Justice in the Modern World"

Session 1 - "The different concepts of the Rule of law"

Response by

Mr Mourad MEDELCI, President, Constitutional Council, Algeria

(Arabic)

تدخـــل

(تعقيب / تنشيط)

السيد مراد مدلسي، رئيس المجلس الدستوري

الدورة الأولى: مختلف مفاهيم دولة القانون

السيد رئيس الجلسة،

أصحاب المعالي، أيتها السيدات، أيها السادة،

تعدّ مساهمات بلداننا في ردودها على الاسئلة الواردة في الاستبيان سبيلا هاما لتبادل المعلومات وفرصة مفيدة جدا لتقاسم الخبرات.

أودّ أن أشيـد بالعمل الجيد الذي قام به السيّد "يي سو كيم" الذي لخّـص بطريقة رائعة الأجوبة، مثيـرا في الوقت نفسه، جوانب عدة جدّ وجيهة من شأنها اثارة النقاش بيننا اليوم.

ويتجلى جوهـر مفهوم دولة القانون من خلال وجود قاسم مشترك قوي لهذا المفهوم بين جميع مؤسساتنا وبلداننا، التي تعتبر المبادئ الأساسية لدولة القانون تلك المنصوص عليها في دساتيرنا والمكرسة في الفقه الدستوري، الذي يوجد في تطور مستمر.

والواقع إن حماية حقوق الإنسان والمساواة أمام القانون والفصل بين السلطات، فضلا عن استقلالية القضاء، هي مبادئ يتقاسمها الجميع اليوم.

كما أن مصادر القانون أصبحت منذ سنوات، تستند إلى القانون الدولي الذي يشكل بالنسبة لبلداننا مؤشرا مفيدا ومرجعا ضروريا. وقد نستحضر اليوم، من خلال النقاش، محاسن ومساو الاستناد الى القانون الدولي، وهو ما يسترعي انتباهنا خاصة فيما يتعلق بتجديد مضمون السيادة الوطنية. ومن المنتظر أن يتحقق تقدما للوصول الى أفضل الحلول التوافقية العمليّة في هذا الشأن.

وعلاوة على ذلك، قـدّم البروفيسور "يي -سو كيم"، من خلال عرضه الرائع، تحليلا شاملا لمفهوم دولة القانون كي يبرز بشكل جيد، المفهوم المادي لدولة القانون، الذي أصبح في الواقع طاغيا، لكنه يقوم في الأساس، على صورية تتوخى المزيد من الوضوح وتدعم الأمن القانوني كمبادئ متلازمة لدولة القانون.

ولإبراز مختلف مفاهيم دولة القانون، واجه الرئيس "كيم" ببراعة، بين جانب القانون الشكلي وبين جانب القانون الموضوعي في استعراض تطوري، ذلك أن تاريخيا تطـوّر النظم السياسية، سواء تلك التي تستند الى ضمانات إجرائية أو تلك التي تفضل ضمان القانون الموضوعي، أفضى إلى مفاهيم مختلفة لدولة القانون.

وقد بدأت مختلف المفاهيم تتطور في أعقاب الحرب العالمية الثانية، غير أن المقاربة بين المفاهيم تتجه اليوم نحو اعتماد معايير قانونية عالمية لدولة القانون.

أيتها السيدات، أيها السادة،
لقد حظيت محاكمنا ومجالسنا الدستورية باهتمام خاص بفضل إسهاماتها، من خلال غزارة اجتهادها، في ابراز مجال اختصاص الجهات المؤسساتية التي يقع على عاتقها تجسيد مفهوم دولة القانون على أرض الواقع.

وقد تحقق تطور كبير في هذا المجال، وقد تعزز أكثر بفضل تمكين المواطن من أن يتولى بنفسه، مهمة حماية دساتيرنا عن طريق آلية الدفع بعدم الدستورية.

وفي هذا الصدد، فقد أشرتم، سيدي الرئيس، في ملخص الردود على الأسئلة الواردة في الاستبيان، إلى مسألة وجيهة، وهي دسترة القانون أو إضفاء الطابع الدستوري على القانون. وأشاطركم تماما هذا الطرح، خاصة من حيث آثاره على مكانة المواطن في دساتيرنا.

ذلك اننا نشهد اليوم، تحت تأثير القضاء الدستوري، ومنذ توسيع إخطار المحاكم الدستورية الى المتقاضين على وجه الخصوص، تسارعا في وتيرة دسترة جميع فروع القانون، العام منه والخاص. فهذه الفروع تشترك كلها في قالب واحد وهو الدستور الذي تستمد جميع الحقوق منه مبادئها الأساسية، ويمكن أي متقاض أن يلجأ إليها للطعن في دستورية أي نص تشريعي قد يجلب له الضرر.

فمن خلال إمكانية اللجوء الى القضاء الدستوري، لم يعد المواطن فقط مجرد فاعل يتوفر على حيّز دستوري خاص به، من خلال الحقوق التي يكفلها له الدستور، وإنما يصبح فاعلا أساسيا في عملية الرقابة على دستورية القوانين أيضا، إذ أن هذه الطريقة الجديدة في ممارسة القانون من شأنها تمكين المواطن /المتقاضي ليس فقط من المشاركة بطريقة

غير مباشرة، في التفسيرات الممكنة للدستور والاستحواذ عليه، بما أنه يعبـّر عن إرادته، وإنما الاستحواذ أيضا على القوانين التي أعدّها ممثلوه وصادقوا عليها باسمه، إذ بوسعه الطعن فيها بعد ذلك.

أليس ذلك خطوة بارزة في مفهوم دولة القانون وفكرة الديمقراطية الدستورية؟

لقد تبنت الجزائر هذه الالية، على غرار بلدان أخرى في المنطقة الإقليمية، وعدد كبير من البلدان الأفريقية، وهو ما أتاح لنا فرصة الاستفــادة من خبرة ممن سبقونا في هذا المجال.

ومن خلال النقاش، يمكننا اليوم التطرق إلى هذا الجانب الجديد والفعال من القضاء الدستوري، الذي أحدث تحـوّلا جوهريا في أعمالنا، وأدى إلى تعزيــز مهمة السهر على احترام دساتيرنا.

والواقع أننا هنا، أمام مجال تأخذ فيه دولة القانون كل معناها بما أنها تنصب على مواضيع قريبة من انشغالات المواطنين تؤدي بنا إلى إثراء الفقه بشكل كبير.

وفي الأخير، أودّ أن أقترح أن ينصبّ النقاش على أهمية القاضي الذي هو الاخر فاعل رئيسي جدير بأن يحظى بعناية دائمة من أجل تحسين قدراته وتعزيز استقلاليته.

وفي مجمل هذه المسائل، لا يمكنني ألاّ أشيــر إلى دور وفعالية عمل لجنة فينيسيا ورئيسها، الذي ساهم مساهمة مميزة، في إنارة درب القضاء الدستوري. وخير اشادة يمكننا خصّها هذه المؤسسة، التي تجمع بلدان كل القارات، هي أن نساهم مساهمة واسعة، في المناقشة التي اثارها بامتياز، في تدخله، محاضرنا القدير، رئيس محكمة كوريا الجنوبية التي استضافت بنجاح الجمعية الثالثة بسيول.

*** ***